ملخص وافٍ[1،2]

لا تزال منطقة مجلس التعاون الخليجي محتفظة بقوة زخم نموها غير الهيدروكربوني، يدفعه ارتفاع الطلب المحلي، وزيادة إجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة وتنفيذ الإصلاحات. وسوف يتراجع إنتاج النفط – الذي يتوقف على قرارات أوبك+ – في الأجل القريب. وتسنى احتواء التضخم بينما سجل الحساب الجاري فوائض كبيرة. ولا تزال أرصدة المالية العامة محتفظة بقوتها، تدعمها الإصلاحات المالية وأسعار النفط المرتفعة. ويُتوقع انخفاض معدلات العجز الأولي غير النفطي إلى 24% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2028، مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية انعكاسا للإصلاحات المالية والهيكلية المستمرة واحتواء النفقات. أما أجواء عدم اليقين الكبير على مستوى العالم فهي تؤثر سلبا على الآفاق المتوقعة.

وينبغي تطبيق حزمة شاملة من السياسات لمجابهة الصدمات وأجواء عدم اليقين في المدى القصير ومعالجة التحديات على المدى المتوسط إلى الطويل على نحو حازم:

- **فعلى المدى القصير، ينبغي أن تظل سياسة المالية العامة على موقفها الحذر،** مع تجنب الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية والحرص على استخدام الإيرادات الاستثنائية من ارتفاع أسعار النفط في إعادة بناء الهوامش الوقائية. ويمكن اتخاذ تدابير مالية موجهة ومؤقتة في مواجهة الصدمات عند وقوعها. وينبغي أن تواصل السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي اتباع خطى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مع مراقبة المخاطر على الاستقرار المالي عن كثب.
- **وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي سعيها لضبط أوضاع المالية العامة اتساقا مع هدف ضمان العدالة بين الأجيال والاستدامة،** ويدعمها إطار متوسط الأجل للمالية العامة يتسم بالمصداقية ويقوم على قواعد. ويمكن المساعدة على تحقيق هذا الهدف من خلال بذل الجهود لتعبئة الإيرادات غير النفطية، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وترشيد النفقات مع رفع مستوى كفاءتها، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية. ومن شأن تطبيق قواعد المالية العامة ذات المصداقية وإنفاذها أن يساعدا على الحد من درجة مسايرة الإنفاق للاتجاهات الدورية. ويمكن تعزيز مصداقية إطار المالية العامة متوسط الأجل والمساعدة على تخفيف حدة المخاطر بوضع إطار للإدارة المتكاملة للأصول والخصوم وزيادة شفافية المالية العامة.
- **ويتعين مواصلة تنفيذ الإصلاحات في القطاع المالي لدعم النمو والاستقرار.** ويتسم القطاع المالي بسلامة أوضاعه، مرتكزا على الجهود الجارية – التي ينبغي مواصلتها – لتعميق الأسواق المالية والرأسمالية، وتقوية أطر السلامة الاحترازية الكلية والتنظيمية، وضمان فعالية الرقابة في القطاع المالي، بما في ذلك الأنشطة الرقمية والتكنولوجيا المالية، فضلا على تعزيز التمويل المستدام، وتنفيذ التدابير اللازمة لتقوية أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **وينبغي أن تواصل السياسات الهيكلية التركيز على تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الهيدروكربونات.** فجهود الإصلاح الرامية إلى مواصلة تعزيز القواعد المنظِّمة لأسواق المنتجات وأسواق العمل والحوكمة سوف تحفز النمو، وذلك إضافة إلى الاستثمارات الكفء في المبادرات الرقمية والخضراء بهدف تعجيل وتيرة التحول ودعم تحول نظام الطاقة. وينبغي معايرة السياسات الصناعية بحرص وألا تكون بديلا عن الإصلاحات الهيكلية مع تقليل أوجه عدم الكفاءة المرتبطة بها إلى أدنى حد. ومن شأن التكامل الإقليمي والعالمي أن يساعد على توسيع الأسواق وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية التجارة، وهو ما يدعم بالتالي الجهود المبذولة لتنويع النشاط الاقتصادي.

---

[1] إعداد يفجينيا كوميينكو (رئيسا)، وأنيا بوم، وكين مياجيما، وغريتا بولو، وسيدرا رحمان، ويوان مونيكا غاو رولينسون، وشارلوت ساندوز، وهيثم طروق، وجيروم فاشيه، وفرانسيس فيتك، ووانينغ زين، ودواليا عيطة، وتونغفانغ يوان بتوجيه من أمين ماتي. وقدمت المساعدة التحريرية إستير جورج.

[2] أُعِدَت هذه الدراسة في سياق الإعداد للاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقِدَ يوم 5 أكتوبر 2023 في مدينة مسقط، وتعكس المعلومات التي كانت متاحة لخبراء صندوق النقد الدولي وقت إعدادها.